Issn:2572-0023

التحولات الحاسمة في مسيرة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (MTLD) (1950-1954)

د/سعاد يمينة شبوط

جامعة تلمسان

الملخص:

شكلت مجازر 8 ماي 1945 منعرجا حاسما وخطيرا في تاريخ حزب الشعب الجزائري، ثم حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (PPA-MTLD)، وكوّنت الأرضية التي انطلقت منها دعوة بعض إطاراتها إلى ضرورة تشكيل جناح مسلح للحركة يكلف بالإعداد المادي والبشري للثورة المسلحة. وقد تبين بعمق لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه بعد هذه التجربة الأليمة بأن "الحرية تؤخذ ولا تعطى" وبأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على وعود الدولة الفرنسية المستعمرة، أو على وعود الدول الأخرى التي تنافسها وتتنافس فيما بينها على استعمار واستعباد الشعوب الضعيفة، وفرنسا غير مستعدة للتنازل عن الجزائر مهما كانت الظروف ونتيجة لذلك وجد حزب الشعب نفسه مترددا في مواقفه وتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه،وتمرّس فيه ،وبين النزول إلى الميدان علانية ككل الأحزاب الشرعية التي مكنها غطاءها الشرعي من التحرك على نطاق واسع. وفي خضم هذه الظروف تمكنت النخبة الثورية من تحديد أهدافها انطلاقا من قناعات راسخة ومتمسكة بمبادئ التيار الثوري منذ ميلاد النجم (نجم شمال إفريقيا) وتأثيرات واقع الحرب العالمية الثانية وطبيعة أسلوب السياسة الاستعمارية في تعاملها مع المطالب الوطنية. دون أن ننسى جملة الأزمات التي تعرضت لها حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية سليلة حزب الشعب الجزائري العتيد (PPA-MTLD) وفي هذا السياق سوف نحاول إبراز معالم الفكر الثوري الذي تبنته ثلة من النشطاء في صفوف التيار الاستقلالي عبر محطات تاريخية حاسمة في تاريخ الجزائر المعاصر تشكلت خلالها المشاريع الأولى للتنظيمات الشبه مسلحة التي توجت في الأخير

بنجاح مشروع الخيار العسكري الذي كان حسب محمد بوضياف أنسب حل لأنقاض الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه.

الكلمات المفتاحية: حزب الشعب الجزائري، حركة الإنتصار من أجل الحريات الديمقراطية، العمل السري.

Résumé:

Les massacres du 8 mai 1945 ont constitué un moment décisif et dangereux dans l'histoire du Parti Populaire Algérien(PPA), puis du Mouvement du Triomphe des Libertés Démocratiques (MTLD) .Ils forment un soubassement sur lequel a été appelé à la nécessité de constituer une aile armée du mouvement, chargé ainsi de la préparation matérielle et humaine à la révolution armée .En effet , il a été révélé aux dirigeants et aux militants du Parti Populaire Algérien après cette expérience douloureuse que "la liberté s'arrache et non pas donnée" et qu'on ne peut en aucune manière dépendre des promesses de l'Etat colonial français ou des promesses des autres pays rivales qui participent à la réduction en esclavage de peuples vulnérables.la France n'est pas encore prête à renoncer l' Algérie, quelles que soient les circonstances .En conséquence, le Parti populaire s'est trouvé hésitant dans ses attitudes et a oscillé entre la poursuite du travail clandestin qui y avait été créé et pratiqué et la sortie au terrain publiquement comme tous les partis légitimes dont la couverture légale lui permettait de se déplacer à grande échelle. Au sein de ces circonstances, l'élite révolutionnaire a pu définir ses objectifs sur la base de convictions fortes en s'accrochant des principes du courant révolutionnaire depuis la naissance de l'Etoile (Etoile du Nord-Africain), des effets de la réalité de la deuxième guerre mondiale et la nature de la politique coloniale envers des revendications nationales, sans omettre l'ensemble des crises que le Mouvement du Triomphe des Libertés Démocratiques avait subi (PPA-MTLD).

Les mots clés: Parti populaire algérien, Le mouvement pour la victoire des libertés démocratiques, Travail secret.

المقدمة:

يعد اكتشاف المنظمة الخاصة أزمة من الأزمات التي تعرضت لها حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية خلال فترة الأربعينات من القرن الماضي، وأزمة جديدة بالنسبة لتطور الحركة

التي شكّلت هي الأخرى نقطة تحول هامة في مسارها من جهة، ورسم معالم العلاقة بين المناضلين من جهة وإدارة الحركة من جهة أخرى.

ويمكن القول إن المؤتمر الثاني في شهر أفريل 1953 هو بداية الأزمة الحقيقية، وبداية أخرى للمواجهة الحقيقية بين اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر وبين رئيس الحركة التي انتهت إلى القطيعة النهائية في صائفة سنة 1954.ومن النقاط التي شكّلت جزءا من الأزمات السابقة للأزمة الكبرى، وأدت إلى انسداد حقيقي وخطير داخل الحركة نذكر:

-انخراط الشباب الجزائري بكثافة في حركة الانتصار، ومشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، واكتسابهم خبرة ووعيا سياسيا، مما عزز التيار الثوري الراديكالي داخل الحركة والذي نادى في نفس الوقت بالكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لتحقيق الاستقلال والحرية.

-اعتبرت مجازر 08 ماي 1945 بداية حقيقية للثورة لما أفرزته من ردود أفعال عنيفة في أوساط مناضلي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية-حزب الشعب الجزائري (PPA-MTLD)

- المشاركة في الانتخابات (أو العمل في إطار ما تسمح به السياسة الفرنسية) ورغم المبررات لم ترض دعاة الكفاح المسلح، وأصبحت الانتخابات هي همُّ الحركة الوحيد، وليست وسيلة فقط لضمان وجودها الشرعي والوصول إلى هدف إنساني ألا وهو تحرير البلاد، حيث تبادر إلى بعض المناضلين أن الحركة تسير في نفق مظلم، وأنها ظلّت طريقها عن مبادئها وركن مسؤولوها إلى الهدوء والراحة بدلا من الصرامة والنضال من أجل الثورة.

لقد عرفت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في خضم هذه الظروف الصعبة تحولات حاسمة في مسيرتها النضالية خصوصا مع مطلع الخمسينات وهي المرحلة التي سبقت الانطلاقة بأربع سنوات وعرفت في الأدبيات التاريخية بمرحلة المخاض (1950-1954) عندما سجلت العودة القوية للاتجاه الثوري داخل الحركة الأم من خلال إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) ثم اجتماع ال 22 التاريخي ولجنة الستة التي كللت بميلاد جبهة وجيش التحرير الوطني. فماهي أبرز التحولات التي عرفتها الحركة بين سنوات (1950-

1954)؟ كيف كانت عودة الفصيل الثوري أو نشطاء المنظمة الخاصة؟ وهل تمكن المؤتمر الثاني للحركة(أفريل1953) من إيجاد نهائي للأزمة السياسية الحادة؟ وكيف تم تحقيق مشروع العمل المسلح بالنسبة للتيار الثوري؟ وهل كان الخيار العسكري أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه كما قال بوضياف؟ وهل فعلا كان الشروع في العمل المسلح حلاً إستراتيجيا لتجاوز حالة الجمود التي أصابت الحركة الوطنية عشية الانطلاقة في نوفمبر1954؟

1- نتائج وآثار اكتشاف وحل المنظمة الخاصة:

على إثر عملية اكتشاف المنظمة السرية وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية، مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها، وأوصت بأن تعود إلى عملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية، وكان لهذا الإجراء نتائج سلبية وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين، وتلك الخطط التي تقرر بعثها في تحضيرها [1].

ويعتبر ذلك سببا في تأجيل معركة التحرير في تلك الفترة [2] فسياسة الانتخابات كانت هي الأخرى إحدى محاور الخلاف [3] بين قادة الحركة وقاعدتها، فقد دأب الحزب منذ تكوينه على المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية في حين كان يواصل نشاطه الشرعي ويطالب بالاستقلال، ورأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أن اشتراك حزبهم في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ومضيعة للوقت [4]. في حين كان الكهول والمتقدمون في السن منهم يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى. وفي عام 1952 نقلت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج نهائيا من الجزائر وحددت إقامته الجبرية في فرنسا، وتسببت في بعده عن الجزائر في اتساع شقة الخلاف بينه وبين الأعضاء الشبان في اللجنة المركزية [5].

والحقيقة أن الخلاف الذي ظهر بين مجموعة مصالي واللجنة المركزية كان خلافا بين جيلين يختلفان في الطبيعة والتكوين والاتجاه وإن تقاربت، فمصالي كان يعتقد ويرى نتيجة لقدمه وأسبقيته في الحركة أن لاحق لأحد في أن يعارضه أو يشاركه في الرأي، ويريد أن يفرض سلطته الشخصية على الحزب، ويتصرف في مقرراته ما يشاء ويهوى، ويسيره وفق ما يعن له. أما اللجنة

المركزية فقد وضعت نصب أعينها تدعيم الحزب بدم جديد وفرض الزعامة الجماعية، ونبذ الشخصية الفردية وتحقيق الديمقراطية داخل إطارات الحزب، ضمانا لاتجاهه السليم وعدم انحرافه (6).

تعرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأزمة داخلية فهلل الاستعمار لها، وعزز وسائل المحافظة على الأمن، لأن المشكل الجزائري في نظر أهل الفكر الاستعماري، مشكل جندرمة ليس إلا، وحيث أن العربي لا يحترم إلا القوة، فما على الاستعمار إلى اللجوء إليها، وكانت الجرائد الفرنسية ببعد نظرها وثاقب بصرها في طول أعمدتها وعرضها تقنع قراءها بضرورة ذلك، ونذكر من تلك الجرائد " ليكو دالجي " L'écho d'Alger ، و" لاديبيش كوتيديان " la dépêche quotidien ، و" لا ديبيش دي قسنطينة " La dépêche de Constantine، و " وليكودوران " L'écho d'Oran . ظهرت بوادر هذه الأزمة سنة 1949 بعد استقالة نائبين من الحزب وهما المناضل الأمين دباغين وجمال دردور وفي سنة 1951 استقال بعض المناضلين، حتى أصبحت الأزمة واقعا ملموسا في سنة 1953 (7).

2- المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953:

يعد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيرا على مسارها كما أنه يعد المؤتمر الأخير على مستوى الاجتماع داخله، وآخر محطة التقى فيها الإخوة الأعداء لأنه يمثل بداية الخلاف العلني والصراع الدامي بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة ومن هنا جاءت أهمية وخطورة هذا المؤتمر بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواءً على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة وطبيعة التركيبة البشرية التي انتخبت على هرم قيادتها أو على مستوى تحديد المسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج، وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في تاريخها بالنسبة للرئيس ولبعض أنصاره المتعصبين له، والذين كانوا يرون فيه الزعيم الأبدي الذي لا ينافس بل ولا يجوز أن يكون محل جدل أو نقاش، من حيث مسؤوليته السياسية والروحية على الحركة، ومناضليها، وهو ممثل الشعب الجزائري بدون منازع رغم أن قضية تحديد المسؤوليات داخل أجهزة الحركة وكذلك قضية الرئاسة مدى الحياة قد نوقشت قبل هذا التاريخ، إذ كانت من أهم نقاط

جدول أعمال دورة لجنتها المركزية في شهر ماس 1950، حيث أشار تقرير تلك الدورة إلى مسألة تحديد سلطات رئيس الحركة ورفض صيغة الرئاسة مدى الحياة، إضافة إلى حق " النقض " وذلك رغم التباين الكبير الذي ساد أشغال الدورة حول هذه المسائل الحساسة، التي أجل البث والحسم فيها إلى وقت لاحق[8]. والحقيقة أن هذا المؤتمر قد أخرج هذه المسائل إلى النور بعد أن كانت تدور بين عدد محدود معين من مناضلي قيادة الحركة وداخل لجنتها المركزية وهو ما عجل بظهور الخلاف إلى السطح، وبداية مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ الحركة [9].

أما فيما يتعلق بعقد هذا المؤتمر فإن أحد المصادر [10] [المقاومة السياسة (1900-1954) لجيلالي صاري ومحفوظ قداش] يشير إلى أنه كان من المزمع عقده قبل هذا التاريخ وقد قررت له آجال تم تأجيلها في كل مرة وكان آخرها أيام 12- 13 14 جويلية 1952، وبعد التحضيرات الجدية له تم فجأة تأجيله مرة أخرى، وذلك لأسباب بعضها ظرفية ومنها زيارة مصالي الحاج للأصنام وما أعقبها من حوادث دامية، بالإضافة إلى قضية نفيه إلى نيور Niort بفرنسا.

وفي نهاية المطاف تم تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر باتفاق أكثرية أعضاء اللجنة المركزية مع موافقة رئيسها الموجود آنذاك تحت الإقامة الجبرية بنيور بعد أن أوفدت إليه اللجنة المركزية لجنة من خمسة أعضاء سلمها مصالي تقريرا احتوى على تسعة نقاط رئيسية عرض من خلالها التباين مع المواقف السياسية للقادة الآخرين منذ سنة 1946، كما عين أثناء هذا اللقاء المناضل مولاي مرباح ناطقا رسميا له [11].

وقد استقر الرأي النهائي على أيام 4 و5 و6 من شهر أفريل 1953 لعقد المؤتمر الثاني وتم فعلا انعقاده في هذا التاريخ، وذلك بصفة شبه سرية بمقر الحركة بساحة شارتر " Charter» بالجزائر العاصمة، بينما يذكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون أن المؤتمر انعقد بنادي المولودية بساحة شارتر [12].

وحسب نفس الكاتب فإن هذا المؤتمر انعقد في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، وظهر ذلك واضحا على وجوه المجتمعين من خلال الترسبات السابقة والخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي

سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة، وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى [13]. كل دلك انعكس على جو المؤتمر وكان هناك أيضا ما يثير التوتر والتحفظ ويتمثل ذلك في مسألتين هما:

1-ضرورة محاولة الاحتفاظ بسر الخلاف الذي نشب بين رئيس الحركة واللجنة المركزية.

2-ضرورة عدم التصريح ببعض قرارات المؤتمر لما فيها من خطر على الحركة ومناضليها ومستقبلها أمام السلطات الاستعمارية [14].

وبالنسبة لطبيعة المؤتمرين وتوجهاتهم فيؤكد المؤرخ محمد التقية بأن المشرفين على المؤتمر منعوا أعضاء المنظمة الخاصة من حضور أشغاله، وذلك تحت غطاء حجة الأمن، ومن هؤلاء محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر على إرسال رمضان بن عبد المالك مكانه، أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لا يستطيع الإدلاء بأي شيء [15].

وكان محمد بوضياف المقيم بفرنسا آنذاك قد أرسل مبعوثين عنه للمؤتمر، وفي نفس الوقت للاتصال بديدوش مراد ليطلعه على الوضع داخل الحركة [16]، ورغم الحصار والمضايقة التي تعرض لها ما يعرف بالنشطاء، فقد استطاعوا تمرير فكرتهم الأساسية والرئيسية وهي إعادة بعث المنظمة الخاصة من جديد، وقد تم في هذا الإطار تكوين لجنة خماسية تشكلت من:(مصالي الحاج وحسين لحول وبن خدة بن يوسف ومحمد دخلي ومصطفى بن بولعيد) [17].

ومن خلال اللائحة العامة والتقرير النهائي الذي صدر عن المؤتمر فإن أشغاله قد تمحورت حول قضايا أساسية وهي:

1-قضية التحالفات داخليا وخارجيا.

2-التكفل بمصالح الطبقة البرجوازية.

3-البحث عن مساندة لدى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

4-قضية المنظمة الخاصة العسكرية والتي طرحت بشكل سري وخاص، وقد سبقت الإشارة إلى ما قرر بشأنها.

5-قضايا تنظيمية خاصة بأجهزة الحركة ومسؤوليها [18].

ولقد أثارت النقطة الثالثة المتعلقة بالبحث عن مساندة لدى الدول الغربية جدلا واسعا، حيث لم تلق إجماعا داخل المؤتمر، فمنهم من أيدها ومنهم من عارضها [19]. وقد طرحت أثناء أشغال المؤتمر الثاني عدة تساؤلات جوهرية وجدية وهامة منها:

-ما هي وسائل تحرير الجزائر؟

-ما هي المبادئ التي تبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة؟

وإذا كانت هذه الأسئلة قد طرحت بهدف إيجاد إجابات شافية ترضي مناضلي الحركة، فإن القضايا التي طرحت لم تجد الحلول الكافية والمقنعة علما بأن المؤتمر عالج حتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأصدر بشأنها اقتراحات وحلول، كقضية الإصلاح الزراعي والتصنيع وهو ما تضمنه نص اللائحة العامة لأشغال المؤتمر [20]. إلا أن القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين هما:

النقطة الأولى: وتتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد ما يعرف بمبدأ القرار للأغلبية، وستكون هذه النقطة القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار، ويطالب لاحقا بمنحه الصلاحيات المطلقة والتفويض التام لتسيير شؤون الحركة تسييرا فرديا، وعلى الجميع الطاعة والانصياع [21].

النقطة الثانية: وتتمثل في القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بإبعاد أهم مساعدي مصالي الحاج وأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي، وهما أحمد مزغنة ومولاي مرباح وانتخاب بن خدة بن يوسف [22] أمينا عاما للحركة، مع اختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين له [23].

لقد كانت هذه القرارات رغم طابعها الانتخابي الجماعي ذات تأثير كبير على مصالي الحاج، وكانت بمثابة صدمة عنيفة لم يكن ينتظرها، نزلت عليه كالصاعقة جعلته يفقد صوابه واعتبر كل ذلك بمثابة انقلاب حقيق ضد شخصه، ومؤامرة حاك خيوطها في الخفاء أعضاء اللجنة المركزية لإقصائه وتهميشه، وكان ذلك بالنسبة له تجاوزا للخط الأحمر من قبل أعضاء هذه

اللجنة. لقد شعر مصالي الحاج بأن مكانته قد اهتزت وأنه أصبح معزولا خاصة بعد إبعاد أهم مساعديه وأقرب مستشاريه.

ورغم أن العلاقات بين رئيس الحركة والأمين العام الجديد بن خدة بن يوسف بدت ظاهريا عادية، وذلك أثناء اللقاءين اللذين تما بين الرجلين في شهر جويلية وأوت سنة 1953 في منفاه بنيور " Niort " والخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج وتنصيب المسؤولين رسميا من قبل رئيس الحركة، إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقا البتة على تلك القرارات ، وأعلن عن رفضها جملة وتفصيلا وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمبر 1953، إذ كشف مصالي الحاج من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيق من نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، وانتقد بشدة ما سماه بـ " سياسة الإصلاح " التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب صراحة بتفويض كامل السلطات [24].

وكان موقف اللجنة المركزية معاكسا تمام لرغبة مصالي الحاج، إذ أعلنت رسميا عن تنصيب بن خدة بن يوسف أمينا عام للحركة، وكذلك تنصيب المكتب السياسي، كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويضا كاملا للصلاحيات. لكن هذا المطلب بقي بين أخذ ورد، كما بقي الصراع بين الطرفين قائما إلى غاية الانقسام النهائي والتام بانعقاد مؤتمري الطرفين في صائفة سنة 1954، وعلى كل حال فإن المؤتمر شكل محطة هامة جدا من حيث تطورها والمستجدات التي طرأت عليها، بسبب ما ترتب عنه من قرارات حاسمة وخطيرة، وكذلك المواقف المتخذة إزاء العديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية الملخصة في اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر ومما جاء فيها: ".. أن الحركة تحت عوامل داخلية وخارجية قد عرفت تطورات وتقلبات فقلة الكفاءات من أنواع مختلفة تجلب النظر، إذ دعت إلى المسارعة بمعالجتها حتى يمكن للحركة أن ترتقي إلى مستوى الحالة العامة الحاضرة وأن تتقدم بنجاح إلى الكفاح، ومن جهة أخرى فنظرا إلى الحاجة إلى التحديد والتدقيق لمواجهة القضايا التي تعترض الكفاح الحالي والجزائر مستقلة، كان من المحتوم تحديد سياسة عامة.... على ضوء تحليل السياسة التي تتعاطاها فرنسا ضد الجزائر ..." [25].

لقد تضمنت اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر نقدا موضوعيا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها، وانعدام التنظيم مع الإشارة إلى كثير من النقائص الواجب معالجتها والقضاء عليها، ونستنتج من خلالها أن المؤتمرين كانوا يهدفون للخروج بالحركة من تلك الدائرة المغلقة التي كانت تدور فيها، وجعلها حركة طلائعية قوية تضطلع بمهامها التي نذرت نفسها لها خاصة وأنها تمثل الحركة الوطنية في الجزائر،التي بنيت عليه آمال وأحلام جميع الوطنيين، كما نلاحظ الصراحة والجرأة التي طبعت صياغة ومناقشة تلك القضايا الحساسة التي تعترض سبيل الحركة سواء الداخلية أو الخارجية منها. إن هذه المحاولة التصحيحية لأوضاع الحركة خاصة قضية الإطارات والاختصاص في المهام والعلاقات الداخلية والخارجية هي التي ستثير حفيظة أولئك الذين يرغبون في إبقاء الحركة هيكلا جامدا بلا روح.

وقد أشارت اللائحة الختامية بصراحة إلى أن الحركة بوضعيتها تلك ستتجاوزها الأحداث في يوم ما، وكان ذلك تنبأ سابقا لأوانه أثبتت الأيام فيما بعد صحته، وستكون كذلك إحدى الأسباب العميقة والجوهرية التي تحدث تلك الأزمة العنيفة داخل قيادة الحركة، والتي ساهمت فيها أزمات فرعية تراكمت وترسبت أحداثها لتؤدي في النهاية إلى الانقسام النهائي لها [26].

3- عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح:

عرفت الحركة الوطنية ذاتها صراعات متعددة دخلت من جرائها في متاهات مظلمة كادت أن تعصف بالجهود المخلصة التي ظلت تعمل وتناضل منذ الأربعينات في ظروف صعبة للغاية، كما حاول العدو توسيع حدة الخلاف بين أبناء الوطن من أجل إجهاض المد الثوري الذي بدأ يشكل مصدر خطر على تواجده في بلادنا،لكن إرادة الكفاح والرغبة في تفجير الثورة المسلحة كانت أقوى لدى ثلة من الوطنيين ومن ورائهم مناضلي الحركة من دعاة الكفاح المسلح الذين انتصروا في النهاية ليعلنوا للشعب والعالم عن قيام ثورة التحرير في الجزائر لم تكن كسابقاتها، بل كانت ثورة شاملة استطاعت الاستفادة من رصيد مناضليها، وكذا إمكانيات الشعب الذي

لم يتأخر في دعمها، بحيث شكل وقودها طيلة سبع سنوات ونصف تحت قيادة جبهة التحرير الوطني رائدة الكفاح الوطني بدون منازع [27].

أ– ميلاد جبهة وجيش التحرير الوطني:

من الأسباب التي عجلت بتنفيذ فكرة الكفاح المسلح ودفعت المناضلين إلى تحمل عبئها ما يلي:

أولا: انقسام حزب حركة الانتصار على نفسه، ودخول المناضلين في صراع وتطاحن حادين تاركين آمال الشعب تتحطم وتضيع.

ثانيا: ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتحملها لعبء الكفاح المسلح الذي وضع حدا لتلك الخلافات والخصومات الحزبية العقيمة بصفة حاسمة، حيث دخلت فورا في معركة التحرير المسلحة الظافرة [28].

فعندما حدث النزاع الداخلي داخل حزب حركة الانتصار في أوائل عام 1954 حاول الشباب الثوري أن يوفقوا بين وجهة نظر الطرفين المتناحرين: اللجنة المركزية من جهة ومصالي وجماعته من جهة أخرى [29]، ولكنهم فشلوا في ذلك وشعروا في الحين أن جهودهم التي كانوا يبذلونها منذ عام 1947 سوف تضيع سدى ما لم يفعلوا شيئا، وأن أماني الشعب وآماله ستتحطم وتضيع، وهي أغلى رصيد شعبي لمناضلي الحزب والمكافحين في سبيل القضية الوطنية، ومن أجل ذلك قرروا الانفصال التام عن الطرفين المتنازعين على حساب سمعة الحزب وآمال الشعب، والبحث عن حل آخر ناجع يقضي على تلك الخلافات والخصومات ويحدد بوضوح طريق الهدف الوطني والوسيلة الناجعة للوصول إليه مهما تكن صعبة وجسيمة، وبعد دراسة عميقة للوضع اهتدوا إلى تشكيل هيئة أخرى جديدة مستقلة أطلقوا عليها اسم "اللجنة الثورة للوحدة والعمل "خلفا للمنظمة الخاصة [30]؛ على أن تباشر العمل في أقرب فرصة وتدعو كافة المناضلين إلى الانضمام إليها بصفة شخصية ليشاركوا في العمل الثوري المنتظر[31]،وفي شهر أفريل 1954 عقد أعضاء هذه اللجنة الثورية أول اجتماع لهم بمدينة الجزائر، واتفقوا على أن يوجهوا منظمتهم الجديدة اتجاها ثوريا ويعدوها لعمل كبير وحاسم وعاجل [32].

وقد قام أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بإجراء إتصالات مع المصاليين والمركزيين لعقد المؤتمر الوطني وإنهاء الخلافات القائمة بينهم، وأمام فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مهمتها الأولى وهي توحيد صفوف الحزب من جديد، قرر حل الجنة والدعوة إلى اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للعمل المسلح قصد دراسة الوضعية التي آلت إليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتقرير ما ينبغي عمله.

وفي يوم 05 جوان 1954 اجتمع أعضاء الـ 22 من الثوريين [33]، أغلبهم من قدماء المنظمة الخاصة [34]، الذين قرروا الانتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة حزبهم عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى العمل العسكري لاسترجاع السيادة الجزائرية بقوة السلاح، وقد ترأس الاجتماع الذي انعقد بمنزل إلياس دريش في كلو سالومبي (المدنية حاليا) بالجزائر العاصمة [35]، المناضل مصطفى بن بولعيد، بينما قام محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وديدوش مراد بتقديم تقارير عما يجري على الساحة السياسية آنذاك [36].

وانتهى الاجتماع بالمصادقة على اللائحة التالية:

-إدانة انقسام الحزب والمتسببين فيه

-الإعلان عن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية بالجزائر من الانهيار

-ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحرير الجزائر، وتجاوز الخلافات الداخلية [37].

تتكون لجنة الـ 22 من المناضلين الآتية أسماءهم: مراد ديدوش، باجي مختار، مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، يوسف زيروت عثمان بلوزداد، بوجمعة سويداني.... وغيرهم [38]. للمزيد من التفاصيل حول هؤلاء المناضلين انظر قائمة لجنة 22.

وعندما أجمع المناضلون على فكرة الكفاح المسلح واتخذوا قرارا بذلك في جميع الجهات اختاروا لجنة من ستة أعضاء [39].

وفي 26 جوان 1954 قام محمد بوضياف بتشكيل الأمانة التنفيذية من نفس المسؤولين الذين يرجع إليهم الفضل في تنظيم الاجتماع وهم: بوضياف رئيسا، والأعضاء الخمسة: العربي

بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط وكريم بلقاسم [40]. عقدت الأمانة التنفيذية أول اجتماع لها في حي القصبة بالجزائر العاصمة في منزل عيسى كشيدة، ودرست اللائحة المصادق عليها في اجتماع 25 جوان 1954 ووضعوا قانونا داخليا للجنة وقرروا ما يلي:

-تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري.

-استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

-تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح

تم خلال هذا الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء اللجنة والتعهد بمواصلة العمل وتسييره كقيادة جماعية [41].

وابتداء من شهر سبتمبر 1954 عقد القادة الست سلسلة من الاجتماعات السرية لمناقشة ووضع الترتيبات الأساسية لإعلان الثورة واتفقوا في النهاية على:

-تسمية المنظمة السياسية بجبهة التحرير الوطني.

-تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني.

-اللامركزية في العمل نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي لتسيير الثورة تسييرا فعالا، نتيجة صعوبة الاتصالات.

- ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل

-خلق جبهة جديدة ينضم إليها الأشخاص بصفة فردية.

-اعتبار يوم 15 أكتوبر هو يوم انطلاق عملية تحرير الجزائر، إلا أن هذا اليوم تغير إلى أول نوفمبر 1954[42].

وقد تقرر في اجتماع 24 أكتوبر 1954:

-تسمية المنظمة الثورية الجديدة " جبهة التحرير الوطني " [43].

-فتح باب العضوية لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي.

-الانضمام يكون فرديا وليس حزبيا بغض النظر عن الاتجاه والانتماء الحزبي وذلك بالارتكاز على المبادئ التالية:

1-إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة (44).

2- إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية.

3-لتحقيق استقلال الوطن فإن جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل خاصة الكفاح المسلح، لأن جيش التحرير الوطني يعد جزءا لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني.

لقد قررت اللجنة التنفيذية " لجنة الستة (06) " الشروع في العمل الثوري المسلح يوم أول نوفمبر 1954، ثم بعد ذلك يتم تنظيم الثورة وهياكلها وتكييف مؤسساتها لأن انتهاء الحرب في الهند الصينية من جهة، وتفاوض فرنسا مع تونس والمغرب من جهة أخرى قد ينتج عنهما تمركز القوات الفرنسية في الجزائر.

فبعد تحديد تاريخ إشعال فتيل الثورة قرر قادة اللجنة الستة أن يلتقي الجميع في شهر جانفي 1955 في القاهرة لمراجعة إستراتيجية العمل الثوري (45).

ب- الإعلان عن تفجير الثورة:

لقد كانت الثورة الجزائرية بحق ثورة شعبية تلاحم فيها الشعب الجزائري بقادتها لتقويض أركان النظام الاستعماري، الذي كان نموذجا بشعا للاستغلال والجشع والبطش والاستبداد والحيوانية على حساب شعب أعزل ضعيف، وهذا ما أشار إليه أحد الأوروبيين وهو المفكر فريدريك ينتشه في تحليله لطبيعة الاستعمار الأوروبي بقوله: "إذا أردنا أن نعرف كيف أسس الأوروبي مستعمراته فإن ذلك يمكن أن يفسر بالرجوع إلى طبيعته تلك التي تشبه حيوانات الافتراس " (46).

إن هذا الوضع لم يتغير لولا الثورة التحريرية التي جاءت لتحرر الوطن والمواطن من العبودية، وبالتالي فإن الثورة المسلحة هي ثورة تغييرية وينطبق عليها ما ذهب إليه أحد المؤرخين وهو محمد قنانش في تعريفه الثورة بقوله: " هي إرادة تغيير الوضع القائم المتعفن إلى وضع متناسق

مع طبيعة الأشياء للسير قدما نحو التجديد بطريقة مدروسة محددة، تستمد قوتها من التراث الأصيل ومن مسايرة العصر وتكون بالتوعية والإقناع والعنف إن دعت الضرورة ".

وتجدر الإشارة أن ثورة أول نوفمبر كانت نتيجة مخاض عسير ونضال طويل من قبل الشعب والحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها في محاولة لتحقيق الاستقلال،لكن النظام الاستعماري كان دائما بالمرصاد في وجه هذه الطموحات الشرعية، وقد صدق المجاهد سليمان الشيخ عندما قال :" إن ضرورة الكفاح المسلح لم تفرض إلا بعد الفشل المتكرر لجميع الوسائل القانونية التي استعملتها مختلف الأحزاب والحركات الوطنية بعد تراكم الكثير من الأحقاد وخيبات الأمل، ومنها مشروع بلوم فيوليت سنة 1936، أحداث القمع في مجازر 8 ماي 1945، عدم تطبيق دستور سنة 1947 وتزوير الانتخابات في سنتي 1948 و1951..." [47].

كانت انطلاق الثورة التحريرية المباركة في غرة نوفمبر على الساعة الصفر ليلة 31 أكتوبر [48]، بمشاركة حوالي 1200 مجاهدا عبر التراب الوطني بحوزتهم أسلحة خفيفة [49]، وفي سرية تامة لمباغتة قوات العدو. ونشر بيانها التاريخي الأول الذي كان يحمل في طياته أسباب الثورة وأهدافها، وبشّر بقرب الخلاص من استبداد الاستعمار [50]. لقد شملت الثورة عند انطلاقها عدة مناطق من الوطن، واستهدفت قرى ومدا شر عدة من المناطق الخمس المذكورة آنفا.

ففي المنطقة الأولى (الأوراس) استهدفت باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في هجومات غير متوقعة أربكت السلطات الاستعمارية. أما في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) فقد كانت قسنطينة وسمند (زيرود يوسف حاليا) هدفا لهجومات مركزة شنها ثوار جيش التحرير الوطني، كما شن الثوار هجمات مماثلة على مواقع عدة في المنطقة الثالثة، على غرار العزازقة، برج منايل، تيقزيرت، ذراع الميزان، أما في المنطقة الرابعة فقد شملت هجومات الثوار كل من مدن الجزائر، بوفاريك والبليدة، وفي المنطقة الخامسة كل من سيدي علي وأحفير وزهانة ووهران. وبفضل الإستراتيجية التي انتهجها الثوار، القائمة على عنصري المباغتة ومعرفة الميدان تمكنت الثورة في بدايتها من تحقيق انتصارات عسكرية أربكت سلطات العدو التي حاولت التخفيف من هول الصدمة وتقزيم ما حدث ليلة أول نوفمبر [51].

أحدثت تلك الهجمات مواقف وردود فعل من طرف السلطات الاستعمارية، حيث أوردت صحيفة " يومية الجزائر " الصادرة يوم 06 نوفمبر على لسان وزير الداخلية الفرنسي آنذاك فرانسوا متيران قوله أمام لجنة الداخلية بالبرلمان: " لا تنازلات ولا تسوية مع الذين يريدون المساس بسلامة ووحدة الأمة ...». وتابع متيران بقوله أن " العدالة ستأخذ مجراها بسرعة وبصرامة ضد الإرهابيين الموقوفين...سوف لن نلجأ إلى محاكمات لا متناهية ستنتهي إلى تمييعها "-" لا يمكن أن نتوقع أن يؤول هذا الشكل من المعارضة لفرنسا بأي حال من الأحوال إلى مفاوضات، لا يمكن أن نواجه إلا بالحرب ".وأشار أيضا إلى أن " الهجومات كانت من تنفيذ أشخاص منعزلين واقتصرت على منطقة الأوراس أين شكلت عصابات مسلحة من طرف عناصر خارجة عن القانون ".

أما جريدة لوفيغارو Le Figaro الصادرة يوم 02 نوفمبر فقد تحدثت عن " المؤامرة الإرهابية "، وذكرت" أنه حدث حوالي 30 هجوما ...في مناطق مختلفة من التراب الجزائري خصوصا في مقاطعة قسنطينة وفي الأوراس "، ووصفت ذات الجريدة المنفذين بـ «الإرهابيين". وقد ذهبت صحيفة لومندLe monde الصادرة يوم 02 نوفمبر في نفس الاتجاه حيث عنونت مقالا بالبند العريض " الإرهاب في شمال إفريقيا " [52].

الخاتمة:

لم تكن الثورة الجزائرية وليدة اللحظة أو رد فعل طارئ بل هي تطور تاريخي للمجتمع الجزائري، وبالتالي فهي نتيجة حتمية لتطور ونضال الحركة الوطنية تطورا موضوعيا من أجل تحرير الوطن، كما أنها امتدادا طبيعيا ومنطقيا للرصيد النضالي الطويل للشعب عبر ثوراته الشعبية منذ بداية الاحتلال.

كما كانت أحداث أول نوفمبر نتيجة عمل شاق وطويل تم في ظروف استثنائية، وفي خضم أزمة حلت بالحزب الوطني الثوري، والذي من رحمه خرجت المجموعة التي فجرت هذه الثورة، وهذا ما أشار إليه أحد المؤرخين عندما كتب قائلا:" إن الإعداد لأول نوفمبر بدأ في

ظروف أزمة، لأن هناك فكرة واحدة مسيطرة آنذاك وهي لا استقلال بدون كفاح مسلح، والانشغال الوحيد كان هو إقامة تنظيم عسكري على المستوى الوطني وبسرعة ممكنة ".

ويؤكد هذه الحقيقة أحد صناع الثورة التحريرية منذ اللحظات الأولى وهو محمد بوضياف حينما يتحدث عن تلك الظروف العصيبة من تاريخ الشعب الجزائري عموما قائلا:" كان الوقت يضغط لأنه كان ينبغي الاستفادة من الارتباك الذي خلفته الأزمة، ومن ستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للإفلات من قمع محتمل دائم ".

كانت ثورة أول نوفمبر التي انطلقت بقيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير تعبيرا حقيقا عن إرادة الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، والرغبة في الحياة الحرة الكريمة، مهما كانت التضحيات والثمن مسترشدة بقول الشاعر أبو القاسم الشابي:

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولا بد لليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

كما عبرت الثور الجزائرية بحق عن إرادة شعبية ملحة، دكت أركان الاستعمار رغم اختلال الموازين وانعدام التكافؤ، مثلما أشار إلى ذلك أحد الكتاب بقوله:" ...لم يكن ميزان القوى العسكري متكافئا، غير أن الثقة الكبرى بالنفس في صفوف الثوار كانت أكبر من كل رصيد للقوة المادية التي تمتلكها سلطات البطش الاستعمارية، ومن هذا الرصيد المعوي ولد البيان الأول للثورة ...".

إن ما يميز الثورة الجزائرية عن بقية الثورات الأخرى هو مقدرتها على تجاوز الحاجز النفسي الذي كان قائما لمدة طويلة من خلال خوف المناضلين، من انعدام القوة الكافية لمواجهة الترسانة العسكرية للنظام الاستعماري، لكن النتائج بينت فيما بعد أن إرادة الفرد فوق كل اعتبار وأنها الأداة الأكثر أهمية وإستراتيجية لتحديد نتيجة المعركة. وكان الفرد الجزائري هو الرقم الكبير في تلك المعادلة الصعبة الذي أعطى ما لديه وضحى بنفسه لتحرير الوطن، حيث أصبحت التضحية هي الجائزة التي يتسابق الجميع للفوز بها.

وكان الرهان الكبير بالنسبة لمفجري الثورة على الشعب، لأنها بدونه لن تتقدم خطوة إلى الأمام، وهذا ما ردده المناضل محمد بوضياف على شكل تساؤل محيّر قبيل تفجير الثورة قائلا:"إذا بدأنا الثورة ولم تلتحق الجماهير بها كيف العمل؟ بل لا بد من جر الشعب معنا وإلا نكون قد قمنا بعملية انتحارية "، والحقيقة أن الشعب الجزائري على مر التاريخ على استعداد للتضحية، خاصة أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، وما التفافه حول الثورة التحريرية إلى دليل قاطع على ذلك.

الهوامش

() يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، الجزائر، 1995.ص 128.

(2) عباس فرحات، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 159.

(3) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 145.

(4) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 128.

(5) نفسه، ص 129.

(6) مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع،(د.م.ن)2003، ص 128.

(7) عباس فرحات، المصدر السابق، ص 160.

(8)Mohamed Harbi، op cit, P 40.

(9) العمري مومن، المرجع السابق، ص 194

(10) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900- 1954)، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 104.

(11)Mohamed Harbi, Aux origines du 01er Novembre 1954, le populisme révolutionnaire en Algérie, édition Christian Bourgois, Paris, 1975, p 49.

(12) مومن العمري. المرجع السابق، ص 195.

(13) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 366.

(14) نفسه، ص 373.

(15) مومن العمري، المرجع السابق، ص 195- 196.

(16)Mohamed Harbi, op cit, P49.

(17) مومن العمري، المرجع السابق، ص 196.

(18) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900- 1954)، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.، ص 103.

(19) نفسه، ص 103.

(20) مومن العمري، المرجع السابق، ص 197.

(21) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 376.

(22) بن يوسف بن خدة: ولد بن خدة في البليدة عام 1922 والتحق بحزب الشعب الجزائري خلال ح. ع. II، ثم أصبح سكرتيره العام بعد مؤتمر أفريل 1953، كان مع حسين لحول من أبرز شخصيات المركزيين، التحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955، وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956- 1962)، وعضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956- 1957)، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في 1958، وأخيرا رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ابتعد عن الساحة السياسية ابتداء من سنة 1962، بعد دستور 1989 أسس حزب الأمة رفقة صديقه عبد الرحمن كيوان ، ثم توقف عن النشاط السياسي بعد ذلك إلى أن توفي سنة 2003، للمزيد من التفاصيل انظر مومن العمري ، المرجع السابق، ص 198.

(23) نفسه، ص 198.

(24) العمري مومن، المرجع السابق، ص 199.

(25) نفسه. ص 200.

(26) نفسه، ص 200.

(27) نفسه، ص 301.

(28) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1980، ص 294.

(29) مبروك بلحسين، المراسلات بن الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954- 1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، ترجمة: الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 32.

(30) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 294- 295.

(31) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 295.

(32) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 32.

(33) م ف ب أ ت، نشأة جيش التحرير الوطني، مجلة الجيش، العدد 496، الجزائر، نوفمبر 2004، ص 2.

(34) عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 2، الجزائر، نوفمبر 1984، ص 36.

(35) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 32.

(36) م ف ب أ ت، المرجع السابق، ص 2.

(37) م ف ب أت، المرجع السابق، ص 2.

(38) عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص 37- 38.

(39) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 296.

(40) م ف ب أ ت، المرجع السابق، ص 3.

(41) نفسه، ص 3.

(42) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 296.

(43) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 35.

(44) عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954- 1962)، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (د.س.ن)، ص 56.

(45) م ف ب أ ت، المرجع السابق، ص 3.

(46) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 305.

(47) مومن العمري، المرجع السابق، ص 332.

(48) مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 39.

(49) بوعلام. ب، اندلا ع الثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 496، الجزائر، نوفمبر 2004م، ص 5.

(50) مومن العمري، المرجع السابق، ص 337.

(51) بوعلام. ب، المرجع السابق، ص 5- 6.

(52) نفسه، ص 6.